

● إصلاح الديمقراطية

■ ■ آية الله السيد هادي المدرسي *

لاشك أن الديمقراطية تطور مهم في النظام السياسي العام، بالمقارنة مع كل من (الاستبداد) و(الفضوى).

الآن ذلك لا يعني أن الديمقراطية بشكلها القائم، هي أفضل أنواع الحكم، أو أنها الشكل النهائي الممكن لتنظيم أمور المجتمعات، كما يعتقد بعض المتطرفين.

فالديمقراطية إذا لم يتم إصلاحها فإنها سوف تستمر تعاني من عمليات الاختناق بأمراضها ومشاكلها حتى تتحول إلى إطار غير إنساني، ونظام هو مزيج من الاستبداد والفضوى، في حين أن المطلوب أن يكون مزيجاً من التعددية والنظام.

ولابدّ هنا من الإشارة إلى أن جذور الفساد في الديمقراطية قديمة، لأنها أساساً وُلدت وهي تحمل في ذاتها الكثير من بذور الشر، فالديمقراطية هذه لم تولد في أحضان العدالة، وإنما وُلدت في أحضان الظلم. فديمقراطية أثينا - وهي التي يعبر عنها بأهمّ الديمقراطيات - والتي أنشئت في القرن الخامس قبل الميلاد في عهد (ديريلي كليس) ضمت هذه الديمقراطية ألفي مواطن (حرّ) كان لهم حق الرأي، ولكن حرمت مائة وعشرة آلاف من العبيد من حقوقهم، ومن إبداء آرائهم، وهكذا فإن هذه الديمقراطية كانت مشبعة، يوم ولادتها، بروح الاستبداد، أي أن حق إبداء الرأي كان مضموناً لألفي شخص فقط، في حين حرم من ذلك مائة وعشرة آلاف.

* مفكر إسلامي - العراق.

وأشكال الديمقراطية الأخرى التاريخية تركز على الوهم والخداع نفسيهما.. فميثاق استقلال الولايات المتحدة ينادي بالمساواة بين البشر، ولكنه حافظ على نظام العبودية والرق لمدة قرن ولم يتخلَّ عن نظام العبودية إلا بعد الحرب الأهلية، أما التمييز العنصري تجاه السود فقد استمر قرنين من الزمن.

وأيضاً فإن الدستور الفرنسي الأول يعلن في الديباجة التي هي عبارة عن إعلان حقوق الإنسان والمواطن بـ«أن البشر كلهم يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق». ولكن هذا الدستور نفسه يستثني في مواده ثلاثة أرباع المواطنين الذين أعلنوا كمواطنين غير فعّالين، وحرّموا من حق الاقتراع.

وفي زمننا المعاصر هذا نجد نموذجاً مماثلاً لتلك الديمقراطيات في «ديمقراطية» إسرائيل التي يتشدق بها الغربيون، باعتبارها واحة الحرية في صحراء الاستبداد. هذه الديمقراطية أيضاً حدّد قانون المواطنة باليهود وحدهم، فقانون «العودة» وهو أساس قيام دولة إسرائيل، يحدد الانتماء اليهودي شرطاً لحق العودة بأن يولد الفرد من أم يهودية أو يعتنق الديانة اليهودية. وهو بذلك يستثني كل العرب منه.

وحسب هذا القانون فإن من حق من لم ير فلسطين في حياته من اليهود أن يعود إلى إسرائيل، ويصبح مواطناً له كامل الحقوق، ولكن العربي المسلم الذي هجرته إسرائيل من أرض آبائه وأجداده، والذي لا يزال يحتفظ بمفتاح بيته في جيبه لا يحق له أن يعود. إنه معيار الدّم والتمييز العنصري وما ينتج عنها من أنواع التمييز.

هذه ليست سوى مثال من أمثلة الديمقراطية المزيفة، ففي إسرائيل يتمتع اليهودي بالديمقراطية لكي يمنع غيره منها، وفي أثينا أيام (بركلي) كانت الديمقراطية تعني ديمقراطية المواطن، وليس ديمقراطية الوطن الذي يضم الرعايا والعبيد والنساء، أما ديمقراطية الآباء المؤسسين في الولايات المتحدة فكانت ديمقراطية البيض، لا ديمقراطية الزنوج. وفي إعلان حقوق الإنسان المذكورة أعلاه المالك وحده المواطن.

وتصبح الديمقراطية السياسية وهماً، فلا تطال الاقتصاد والثقافة، ففي الديمقراطيات المسماة بالليبرالية تبقى الملكية الاقتصادية محصورة في المؤسسة، حيث لا يقبل أرباب العمل بأي مشاركة للموظفين في اتخاذ القرارات حول التوجه والتنظيم وتوزيع ثمار المؤسسة، وفي هذا النوع من الديمقراطية يتزايد عدم المساواة بتزايد ثراء قطب واحد في المجتمع. ففي فرنسا مثلاً كان سنة ١٩٩٠م عشرة بالمائة من الأغنياء يتقاسمون ٥٤% من ممتلكات الشعب، وخمسين بالمائة ممن هم أقل ثراء كانوا يتقاسمون ٦% منها.. هذا هو بيان الديمقراطية الليبرالية في شقها الاقتصادي.

ومثل هذه الديمقراطية التي تؤدي إلى موت قسم كبير من الشعب بسبب الجوع والعوز والمرض، بينما يتمتع الأقلية بأكثرية الثراء، هل يحق لها أن تدعي أنها النموذج

الديمقراطي الأفضل بعد الآن؟

هل شهد التاريخ أرسقراطية اقتصاوية وثقافية أكثر شراسة من هذا الواقع؟ إن النتيجة الأولى والأخطر لاحتكار الأقلية للثروة - حتى في النظام الديمقراطي - هي استيلاء هؤلاء على مؤسسات الإعلام والثقافة، ومعارض الرسم، والإنتاج السينمائي، وأي شيء من هذا القبيل، أي احتكار «الديمقراطية»، وممارسة كل أنواع الاستبداد والتمييز العنصري في ظلها.

فمؤسسة التلفزيون القادرة على تسليط الأضواء على طائر صغير، محاصر فوق شجرة في غابات الأمزون، لا تستطيع أن تتذكر الألوف من الذين يقتلون بالعمد بالسلاح مثل أولئك الجنود الذين دفنوا أحياء في حرب الخليج الثانية.

إن التلفزيون قادر على القضاء على الرأي العام الحقيقي، هذا الرأي الذي لا يكون للديمقراطية وجود دونه، إذ كيف يتكون الرأي ما دام الإعلام الذي يصنعه، منحازاً؟. إن وسائل الإعلام قادرة على تحقيق ما يصبو إليه من يقف وراءها، من آلهة المال والسلطان، وهي مجرد وسيلة لتهيئة التجهيزات السياسية الضرورية للأنظمة الاستبدادية.

وهكذا فإن الاقتراع العام لم يعد ضماناً للديمقراطية. وهو لم يكن كذلك قط في تاريخه.

إن الاقتراع في الديمقراطية الغربية يأتي نتيجة التوجيه، ولو لم يكن هنالك توجيه فلربما كان الاقتراع العام يمثل رأي المقترعين، ولكن حينما تكون الديمقراطية (شاقولية) أي محددة نتائجها سلفاً - على طريقة ديمقراطية الصين- وتكون الأسماء قد أبلغت للمقترعين من قبل، ولا يبقى لهم خيار إلا أن يقوموا بعملية شكلية، أي مجرد وضع تلك الأسماء المحددة لهم مسبقاً في صناديق الاقتراع.. أو على الطريقة الغربية حيث يكون كل شيء جاهزاً مسبقاً عبر الإعلام، عندما يكون الاقتراع كذلك فأى قيمة تكون للديمقراطية؟.

أليست تلك الديمقراطية هي التي جاءت بـ(نابليون) إلى الحكم، حيث حصل في استفتاء شعبي على تخويل عام؟.

وأليست هي التي جاءت (بهتلر) إلى الحكم في ألمانيا؟ وأية ثقة تبقى لنا في هذه الديمقراطية بعد ذلك؟.

إن (هتلر) لم يصل إلى السلطة بواسطة انقلاب عسكري، بل بطريقة ديمقراطية، وعبر حصوله على غالبية آراء شعبه، وهو الشعب الذي يوصف بأنه أكثر شعوب العالم ثقافة، ولكن سيطرة وسائل الإعلام على العقول لم تكن قد أبققت لهم خياراً غير ذلك، تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى إيطاليا في زمن (موسيليني).

وهكذا فإن الاقتراع العام ليس ضماناً في وجه الاستبداد، والتزوير، كما أنه ليس ضماناً في وجه الظلم و التدمير.

ثم لا بد هنا من الحديث عن (حرية السوق) كما يبشّر لها الغربيون باعتبارها من ثمار الديمقراطية، فتلك هي الأخرى من الإكذوبات المفضوحة التي زرعتها وسائل الإعلام في عقل الرأي العام، وأجازت من أجلها فرض القوانين وانتهاك الديمقراطية.

وهكذا كانت الحال في (تشيلي) في عهد (بينوشيه) حيث كلفت قوى الدولة القمعية بالقضاء على أي عائق يقف أمام تخصيص السوق، ومن أجل ذلك قام (بينوشيه) بالانقلاب على الدولة، وبقي فيها طويلاً بفضل مساعدة الديمقراطية الغربية المباشرة له. واليوم تأكدت نظرية إلحاق الديمقراطية بحرية السوق وهي نظرية السياسة الأمريكية؛ فقد أعطى (جورج بوش)، الرئيس الأمريكي السابق، إلى لجنة حقوق الإنسان في (جنيف) تحديداً لهذا بقوله: « نؤيد الديمقراطية للشعوب كلها » وأضاف: « لأنها الإطار السياسي للرأسمالية، والديمقراطية الرأسمالية سترتمي في التجارة معنا، وستقدم نفسها سوقاً، وهذا ما سيسمح لنا بمساعدة نظامها القريب من نظامنا ».

أي أنه يريد الديمقراطية لكي تؤد له سوقاً للتجارة وللمبادلة الاقتصادية، ومن ثم لربح الرأسمالية وأصحابها.

لا يمكننا إذن تصور خلاصة للديمقراطية، وأحادية السوق، والسياسة الأمريكية الخارجية أكثر بساطة من هذه الخلاصة التي ذكرها الرئيس الأمريكي السابق.

ثم إننا نرى في شرق أوروبا الميل إلى فرض حرية السوق على حساب الديمقراطية. فأمام ارتفاع الأسعار وتزايد البطالة ومساوئ تحرير السوق أعلن (ليش فاليسا) في تاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٩١ قائلاً: « بولونيا بحاجة إلى حكم قوي، إلى نوع من الدكتاتورية الاقتصادية ». وكذلك الأمر في روسيا فقد قرر (بوريس يلتسن)، لتسريع إرساء الرأسمالية، أن يضايق الصحافة، وأن يجمع سلطة الرئيس، ورئيس الوزراء في يده، فحصل على السلطة المطلقة فاستأثر بالحكم بواسطة المراسيم، حتى أنه أخذ يصدر المراسيم التي تناقض الدستور، ثم ضرب مبنى البرلمان بالدبابات، فأيدته الديمقراطيات الغربية كلها.

هذا هو نموذج الديمقراطية.. وثمرتها: حرية السوق.

أما في خارج روسيا أي في الغرب فليست تعددية الأحزاب إلا نوعاً من أنواع الخداع.. فهل من تعددية في الولايات المتحدة؟!.

كم حزباً تجد هناك؟ وكم شخصاً يترشح عادة في كل دورة رئاسية؟ دائماً هنالك حزبان فقط يتحكمان في مصير الولايات المتحدة، ودائماً هنالك شخصان فقط لرئاسة هذه الدولة! ولذلك فإنه عندما أعلن (روس بيرو) ترشيحه اعتبروا ذلك مجرد نكتة سياسية، باعتبار أنه لن يسمح لشخص خارج إطار الحزبين، الجمهوري

والديمقراطي، بأن يترشح للرئاسة.

أية ديمقراطية هذه التي لا يمكن لأحد أن يترشح إلا عبر هذين الحزبين؟ وبشرط أن يكون صاحب الملايين، أو مدعوماً من أصحاب الملايين حتى يتمكنوا من تسويقه إعلامياً وبيعه للناس.

والسؤال هنا هو: لماذا تحتاج الديمقراطية في الاقتراع العام إلى مبالغ طائلة من الأموال للإعلام؟

أليس معنى ذلك هو صرف الأموال لكي ينتخب الناس شخصاً محدداً عبر تزيين صورته؟ تماماً كما يفعل أي ديكتاتور في العالم الثالث، من تلصيق صورته هنا وهناك وإقامة مهرجانات التأييد؟

إن الغريب هنا أنك لا تجد فرقاً كبيراً بين برنامجي الحزبين الجمهوري، والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث إنك لو غطيت عنوان الحزب، وأعطيت البرنامج لأي شخص، فمن شبه المؤكد أنه لا يستطيع أن يميز لمن يعود ذلك من الحزبين؟
إنهما معسكران يمثلان حزب المال الواحد، في غياب الأحزاب الشعبية الحقيقية.

وفي الواقع فإن الناخبين الأمريكيين يدركون هذه الحقيقة فهم يعبرون عن عدم اكتراثهم بصراع كل من الفيل وهو شعار «الجمهوريين» والحصار شعار «الديمقراطيين» بامتناعهم عن الاقتراع الذي يقاطعه أكثر من ثلثي الناخبين لا سيما المحرومين منهم. وهكذا فإن المرشح الذي يفوز على خصمه ببضعة أصوات ينتخب بنسبة ١٥٪ من الناخبين المسجلين فقط.

ويحدث الشيء نفسه في أوروبا.. ففي فرنسا، منذ أوائل الجمهورية الثالثة ولغاية آخر الجمهورية الخامسة، اعتاد الناس على رؤية تحالف يساري ينهى التشريع بتحقيق برنامج اليمين!

ترى أية ديمقراطية حقيقية هذه؟..!

إن مثل هذه الديمقراطية كانت دوماً تمويهاً لسلطة أقلية من الأقليات، من مالكي العبيد إلى مالكي الثروات.. ومن أصحاب الألقاب إلى أصحاب المؤسسات الإعلامية.
وعلى كل حال فلا يتوقع غير هذا من الديمقراطيات التي ورثت الأمراض من سوابقها، كما يرث الناس الأمراض من آباءهم، فهي توارثت أمراضها الجينية من ديمقراطية النبلاء والسادة في أئنا.

إن الديمقراطية في جوهرها الآن هي ديمقراطية الأخذ لا ديمقراطية العطاء، أي ديمقراطية أولئك الذين يملكون الثروة فيستثمرونها في النظام السياسي، حيث يكون العائد عليهم أكثر مما يستثمر أحدهم المال في إقامة مصنع للبلاط، فإنهم يستثمرون أموالهم في إقامة (دكتاتورية) مغلفة بأوراق الانتخابات، فالمقصود الأول والأخير هو زيادة الربح عبر

الحصول ليس على الأسواق والسيطرة على البضائع فحسب، وإنما الحصول على الحكم والسيطرة على الحكام أيضاً.

إنها ديمقراطية مبنية على الامتيازات، وهي ديمقراطية مبنية على العنصرية بأشكال مختلفة، فلا يزال الزوج والأقليات الدينية عنصراً دوتياً في كل بلاد الغرب، ولا تزال الأقليات العرقية التي لا يحمل أبناؤها الدم الغربي النقي، تعامل وكأنها ابنة الجارة بينما يعامل الذين يحملون الدم النقي معاملة ابن السيدة، ولا يزال للون امتياز، وللعنصر امتياز، ولذلك فإنك تجد في مراكز الحدود في الغرب بلا استثناء، عندما يمر الذي يحمل البشرة السمراء أو الدكاء أو السوداء ينظر إليه من قبل الموظفين في قسم الجوازات، كمجرم حرب، حتى وإن حمل جنسية دولة أوروبية، لأن الجنسية تختلف عن الدم، والمطلوب هو الدم النقي وليست الجنسية المنتقاة.

إن الغربيين بالطبع يمتزون بالجنسية الغربية في مقابل الجنسيات الأخرى، فلو أن حامل جنسية بريطانية تعرض للتهديد في خارج بريطانيا، فإن كل الأساطيل البريطانية تكون مستعدة للانطلاق دفاعاً عنه، لكن هذا الذي يحمل الجنسية البريطانية نفسه إن أتى من خارج بريطانيا، وأراد المرور إلى الداخل في الحدود البريطانية، وكان في جنوره يحمل الدم الشرقي، أو الدم الأفريقي، فإن التعامل معه سيتم حتماً على أساس بشرته وأصوله ودمه، وليس على أساس الجنسية التي يحملها.. فصاحب العيون الزرق والبشرة الحمراء والشعر الأصفر، لا يحتاج موظف الحدود عادة إلى التدقيق في أوراقه الثبوتية في الحدود، بل يكفي أن يبرزها من بعيد حتى يمر مع أخذ التحية له. فخضرة عينيه هي علامة دمه النقي، وكذلك بشرته، ولا حاجة إلى الأوراق الثبوتية، أما صاحب العيون السوداء والبشرة الداكنة، فلا بد من التحقيق معه والتثبت من أوراقه، مع أن كليهما يحمل الأوراق ذاتها والهوية نفسها.

ولا تزال هنالك عنصرية دينية، فبالرغم من أن الغالبية من الحكومات والموظفين والشعوب الغربية ليست ملتزمة بأصول الديانة المسيحية، ولا هي من الجماعات التي تتراود على الكنائس عادة، بل إن الرجل الغربي لا يعرف دينه إلا عند الزواج والوفاة، ولا يسمع أحد في كل خطابات الرؤساء الغربيين وفي كل مؤتمراتهم حتى مجرد اسم الله تعالى، ولا ذكر شيء من تعاليم التوراة أو الإنجيل، ولا أحد منهم يستشهد بما جاء به الأنبياء أبداً. بالرغم من كل ذلك فإنهم ينظرون إلى أصحاب الديانات الأخرى نظرة تحقير ظاهرة، وكثيراً ما يتعاملون مع المسلمين معاملة، أقل ما يقال عنها أن لا تسامح فيها، لأنهم ليسوا مسيحيين، أي أن المسيحية تُستخدم كتميص عثمان ضد الديانات الأخرى.

وقد وجدنا مثلاً لذلك في بوسنيا حيث كان يجري تطهير عرقي بشع بحق المسلمين، كما تمت إبادة عشرات الألوف من المسلمين وذبحت النساء والأطفال، على مرأى ومسمع

من الحكومات والشعوب الغربية، ولكن لم يجرِ التحرك في الوقت اللازم. وكما يقول (نيكسون) الرئيس الأمريكي الأسبق: «فإنه لو كان الذي يجري على المسلمين في (بوسنيا) قد جرى على المسيحيين أو اليهود لتحرك الغرب فوراً، ووضع حدًا لتلك المجازر في الأيام الأولى، ولكن رأينا كيف تم التعامل مع هذه القضية». ولقد تكررت العملية ذاتها في إقليم كوسوفو وكانت النتيجة ذاتها، كما جرى مثله في الشيشان على أيدي الروس، وكانت النتيجة نفسها أيضاً.

فعندما يتم قتل المسلمين وتصفيتهم فإن الغرب يتعامل مع ذلك بدم بارد، ولا بأبالية عالية البرودة، ولا تتحدث وسائل الإعلام عنهم كمسلمين إلا من باب «أنهم يستحقون ذلك» أما إذا ارتكب عربي جريمة قتل، فحتى لو كان منسلخاً عن دينه، فإن جريمته تنسب فوراً إلى الإسلام لتعميمها على كل المسلمين فيقال: «إن مسلماً قام بجريمة كذا». ولكن الجريمة من غير المسلمين لا تنسب إلى دياناتهم فلا يقال: «إن مسيحياً ارتكب جريمة». وعندما تفجر باكستان قنبلتها النووية، رداً على قيام الهند بذلك، فإن وسائل الإعلام الغربية تتحدث عن تلك القنبلة باعتبارها (قنبلة إسلامية) «تهدد الأمن والسلام الدوليين» ولكنها لا تتحدث عن قنبلة الهند باعتبارها (قنبلة هندوسية)، ولا عن قنبلة إسرائيل النووية باعتبارها (قنبلة يهودية)، ولا عن قنابل أمريكا وأوروبا باعتبارها (قنابل مسيحية).

وكذلك فإن هنالك عصابات إرهابية في أمريكا هي أخطر بكثير من أية مجموعة «إرهابية» تنتمي إلى المسلمين، ومع ذلك فإن إرهاب هؤلاء لا ينسب إلى أصولهم مثل المكسيكيين أو الفيتناميين، أو الصينيين، ولا أحد ينسب ذلك إلى الكونفوشيوسية، أو إلى المسيحية، أو اليهودية.

إن مقاومة الفلسطينيين المضطهد تفسّر على أساس أنها (إرهاب إسلامي)، لكن ما يقوم به الإسرائيليون ضد الفلسطينيين لا يفسر على أساس أنه إرهاب، ولا ينسب إلى يهوديتهم.

ولأن الديمقراطية المعاصرة مصابة بمرض انفصام الشخصية فإنها غير قادرة على التعامل مع الديمقراطيات في العالم الإسلامي، وتحبذ التعامل مع الأنظمة الديكتاتورية فيها.. وقد رأينا كيف أن الغرب وقف وراء الحكم العسكري الجزائري الذي ألغى نتائج الانتخابات البلدية، وجرى قتل أكثر من (سبعين ألف شخص)، ومع ذلك فإن الغرب حبّد تأييد الحكم العسكري هذا، بدل التعامل مع نتائج انتخابات حرة اختار فيها الناس بملء أرائهم رؤساء البلديات. مما يعني أن الديمقراطية الغربية غير قادرة على التعامل مع الديمقراطيات الحقيقية، وأنها تفضل الدكتاتورية عليها.

ثم إن الأوروبيين لا يفتؤون يتهمون المسلمين بأنهم غير ديمقراطيين، ولكن في كل

مكان طالب المسلمون بالديمقراطية، وحق تقرير المصير، واحترام رأي الأكثرية نجد أن الغرب كان يقف أمامهم، ويؤيد الأقليات المتحكمة على رقاب الناس، ومن ثم فإن الغرب يقف مع الدكتاتوريات القائمة، بينما يتهم المسلمين بأنهم غير ديمقراطيين.

ولنأخذ مثلاً على ذلك قضية التجربة السلمية الهادئة في تركيا ففي هذه الدولة -الخاضعة أساساً للنفوذ الغربي- وهي عضو في حلف الناتو رسمياً، ومرتبطة بالغرب إقتصادياً وسياسياً، في هذه الدولة جرت انتخابات فاز فيها حزب إسلامي هادئ لا يرفع شعار تدمير الغرب، بل يطالب بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ويقبل بالعلاقة مع إسرائيل، ولم يكن يعادي بأي شكل من الأشكال الغربيين ولا المسيحية ولا اليهودية.

وهذا الحزب قاد الحكم في تركيا عاماً كاملاً، قبل استقالة رئيس وزرائه (نجم الدين أربكان) من منصبه في ١٨ حزيران ١٩٩٧. كان ناخبو هذا الحزب الذي لا يحمل حتى اسم الإسلام وإنما (حزب الرفاه)، يتحدرون كما في سائر بلدان المنطقة من أوساط متدينة، وهم من مختلف طبقات المجتمع وبينهم كما في بلدان أخرى، أعداد من أصحاب المهن الحرة والمهندسين، والكوادر، ورجال الأعمال، والمساعدين الاجتماعيين، وأساتذة الجامعات، وخريجي المعاهد العليا، وقد انتقل كثير من كوادرهم السياسيين إلى الإسلام بعد انهيار أحزاب اليسار في المنطقة. وهم من المثقفين الذين لم يمسهم الفساد خلال الفترة التي اضطلموا فيها بحكم البلاد -هكذا تقول جريدة (لوموند دبلوماسيك) الصادرة في تموز ١٩٩٧م- إنه حزب شرعي إذن، والأكثرية قبلت به، وأكثر من ذلك فإن رئيسه قبل بالنظام العلماني في بلاده، بالرغم من أنه لا يؤمن به، وقبل أن تكون الأوقاف مؤسسة رسمية، وأن يبقى اللباس الديني بالنسبة للرجال والنساء ممنوعاً، وأن تبقى كثير من الشعائر محظورة، وقبل بالتعددية للنظام السياسي، وتعاون مع الرئيسة السابقة (تانسو تشلر) وعينها وزيرة للخارجية، وكل ذلك أعطى صورة للإسلاميين لا تتعارض لا في المظهر ولا في المخبر مع شيء مما يطالب به غلاة الغربيين، وكان ديمقراطياً أكثر من اللازم، ومهتماً بشؤون العامة من الناس، حيث اهتم بإقامة المدارس، وتأسيس الجمعيات الخيرية، وإقامة المؤسسات التربوية وما شابه ذلك، أي أن توجهه الاجتماعي العام كان في مصلحة الناس، كما أن توجهه السياسي لم يكن مخالفاً للغرب.

واهتم حزب الرفاه بالمرأة، ونهض بها واستطاع أن يرفع من شأنها، في الوقت الذي كان الإسلاميون دائماً يتهمون بأنهم ضد المرأة، بل إن إحدى أهم النتائج الإيجابية لانتصار الإسلاميين في انتخابات عام ١٩٩٥م قد تمثلت في نهوض المجتمع العلماني، حيث تعلم العلمانيون من الإسلاميين، ولأول مرة، كيف يهتمون بشؤون عامة الناس، وقلدهم في التوجه نحو التربية المتخصصة للأطفال، وحماية البيئة، وإقامة الجمعيات الخيرية من كل صنف، وقال العلمانيون حينئذ: بأنه كان علينا أن نفعل كل ذلك قبل ثلاثين عاماً.

ومع كل هذا فإن الغرب وقف بشدة ضد هذا الحزب، وأيد الانقلاب العسكري الصامت عليه من قبل المؤسسة العسكرية، وتم إجبار نجم الدين أربكان على الاستقالة، وصفق الغربيون جميعاً لهذه العودة الفجة إلى الديكتاتورية العسكرية. ترى بعد كل هذا كيف يستطيع أن يثق المسلمون بما يقوله الغربيون من اهتمامهم بالديموقراطية ودعمهم لها؟

أليس من حق المسلمين بعد ذلك أن يعتقدوا بأن الغرب يغذي العداء ضد المسلمين من أي لون وشكل، وأنه واقع في بئرِ حفرتها أيدٍ معاديةً للغرب وللإسلام وللمسلمين وللمسيحية جميعاً. فالبعض في الغرب هو الذي حفر بئرَ العداء للإسلام، وهو الذي أعلن من طرف واحد عداءه للمسلمين، قولاً وعملاً.. ومع ذلك اتهم المسلمون بأنهم يعادونه، ويحاولون تحطيم حضارته.

إن عداء الغرب للإسلام سيؤدي إلى تمزق الغرب، تماماً كما أن ظهور الإسلام أدى إلى نهضته. وتلك نتيجة نتمنى على كل حال ألا تحدث، وأن يعود الغرب إلى رشده، ويعرف أنّ (اللاسامية) الجديدة ضد المسلمين لها نتائجها الخطيرة عليه، أكثر مما هي على المسلمين في نهاية المطاف.

* * *

إن الديمقراطية بشكل عام بحاجة إلى ترميم، حتى يمكن تعميمها في مختلف البلاد، ولتستطيع التناغم مع الديمقراطيين الحقيقيين في كل مكان، وتدافع عن مصالح الأكثرية، وليس عن مصالح الشركات الكبرى، وجماعات الضغط، ورجال المال والصولجان □